**العالم العربي - لبنان**

**الحلول العمليه لمعضلة النفط والغاز في لبنان**

كتب: فؤاد جواد – الأربعاء 18 فبراير 2015 الساعة 3.49 عصراً



صدق أو لا تصدق، الفرصة تتضاءل أمام لبنان للحاق بالقطار السريع للاستكشافات الجديدة للنفط والغاز، حيث بدأت تتحرك عجلات القطار الذي يحمل على متنه شركات النفط العالمية.

ولأني متخصص في الجيولوجيا، درست (بعمق) علوم طبقات الأرض البحرية في إقليم شرق المتوسط، وناقشت الأمر مع مسؤولي الحكومة اللبنانية وكبار الضباط في وزارة الدفاع، كما حضرت اجتماعات عديدة واستضافتني محطتان أساسيتان للتلفزيون للنقاش حول هذا الموضوع. كما أنني قرأت العديد من المقالات والأبحاث التي أعدها مجموعة من خبراء النفط والغاز في لبنان، وهم خبراء بحق وإن كان عددهم قليل، كما أنني قيمت ما كتبه االكثيرون "ممن يطلقون على أنفسهم لقب خبراء" حول احتمالية وجود موارد هيدروكربونية، وعلى الرغم من أن بعض الكتابات كانت احترافية، إلا أن بعضها الأخر كان دعائياً ويفتقر إلى المادة العلمية والفهم المتعمق لطبيعة العمل في مجال النفط والغاز.

ومع هذا، أقول بحيادية تامة أن ذلك أمر طبيعي في دولة مثل لبنان لا تتمتع بأي خبرات في مجال صناعة النفط، ولكنني لا أنفك أتهم وسائل إعلام بعينها بالإهمال، ونصيحتي لها هي توخي الحذر إذا كانت لا تتمتع بالخبرة في مجال علوم النفط والغاز، حيث أن ما تقوم به قد يكون مضللاً لشركات النفط العالمية.

التحديات الرئيسية التي نحتاج إلى التعاطي معها هنا في هذه المرحلة هي التحديات التي تمثل لب المشكلة في لبنان اليوم. بدون أدنى شك، الحل للمعضلة الأولى هو وقف آلية الخلاف السياسي، فعلى قادة الأحزاب السياسية حل خلافاتهم بسرعة، وعليهم أن يدركوا أن لبنان في مرحلة حرجة في تاريخها. عليهم الاختيار ما بين احتضان هذه الفرصة التجارية السانحة ذات الطابع الملح واعتبارها "نعمة" تساعد على تحسين حياة الأجيال القادمة في لبنان، وما بين الاستمرار في إظهار مواهبهم الخاصة في التشاحن والصراع من أجل بقاء جماعات المصالح.

عندما يتفق رجال السياسة في لبنان – إذا اتفقوا أصلاً – على النضج الوجداني والتحول الفكري من الاهتمام بمصالحهم الخاصة إلى الاهتمام بمصلحة لبنان، سيكون هدفنا الرئيسي والمباشر هو استعادة اهتمام شركات النفط العالمية وثقتها. يمكنني فقط أن أعبر عن رأيي الشخصي كخبير في مجال النفط والغاز لدي اكثر من خمس وعشرين سنة من الخبرة في هذه الصناعة، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أرجاء العالم. تري شركات النفط العالمية للسياسيين اللبنانيين على أنهم دعاة للانفصال وأنهم مجموعة حاكمة تتقادم وتشيخ، ولتغيير هذه الرؤية سنحتاج إلى إعادة النظر في القائمة الأساسية التي حددتها الحكومة والخاصة بالعناصر الرئيسية المطلوبة للمساعدة في بناء المرحلة الأولى من صناعة النفط.

1**- الخبرة.** يحتاج المشاركون في تشغيل النفط والغاز إلى أن يفهموا أن عملنا هذا يعتمد على علوم البترول، فبدون سنوات طويلة من الخبرات العملية في النفط والغاز لا تكون مؤهلاً حتى ولو كنت حاصلاً على أعلى الشهادات، فلبنان في أمس الحاجة إلى مهنيين ذوي خبرة عملية في مجال النفط والغاز (من المواطنين اللبنانيين فقط) لأن البلاد لا تملك ترف تدريب الأشخاص أو التعاقد مع متدربين في هذا الوقت.

ولذلك، فإن أي مهني دون عشر سنوات على الأقل من الخبرة العملية في الشركات الدولية لصناعة النفط لا يمكنه المشاركة لتمثيل مصالح لبنان في عمليات النفط والغاز، والتي تتضمن الجوانب العلمية والفنية والتجارية لهذه الصناعة.

2- الملك هو من يمتلك الذهب الأسود. أختلف مع من يطلقون على أنفسهم لقب "خبراء النفط والغاز" الذين ينصحون هيئة إدارة النفط في لبنان وأعضاء البرلمان بأنه ينبغي على لبنان الشروع في ملاحقة شركات النفط العالمية لإعادة النظر في الأمر. إذا كان لبنان يمتلك الموارد الطبيعية، فلماذا ينبغي على الحكومة السعي لإقناعهم؟

توصياتي في هذا الموضوع هي أنه ينبغي على الحكومة اللبنانية بدلاً من ذلك التركيز على حل المشكلات السياسية الداخلية بأسرع وقت ممكن واتباع نهج جديد من خلال تعديل المرسومين المعلقين، وعندها فقط ستعود شركات النفط العالمية.

3- إخفاء الحقيقة. يجب على العاملين في وزارة الطاقة وهيئة إدارة النفط أن يلتزموا فقط بإطار أعمالهم وواجباتهم وهي أعمال حكومية وتنظيمية بطبيعتها، وهم بحاجة ماسة إلى إبعاد أنفسهم عن الانشغال بالجوانب التجارية والتشغيلية لصناعة النفط، وهي الجوانب التي يجب على شركة النفط الوطنية دون غيرها الاضطلاع بها. وبالمثل، فإن شركة النفط الوطنية عند تأسيسها يجب أن تبتعد عن الجوانب التنظيمية لهذه الصناعة.

 ورأيي هو أن أي تلميح أو توصية تقدمها الحكومة اللبنانية لوزارة الطاقة أو لهيئة إدارة النفط لتولي زمام المبادرة في عمليات النفط والغاز من شأنه إبعاد شركات النفط العالمية والمستثمرين. والوضع الحالي يبدو وكأنّ هيئة إدارة النفط البنانية تحاول اختطاف دور شركة النفط الوطنية، وهذا يعتبر رادعاً لهذه المسألة، وهو ما يقودني إلى النقطة التالية.

4- تشغيل عمليات النفط والغاز. يجب الآن تأسيس شركة النفط الوطنية ككيان مستقل غير مسيس على أن يديرها أربعة أفراد رئيسيين مؤهلين فنياً ولا يقل المجموع التراكمي لخبراتهم العملية معاً عن ستين عاماً في صناعة النفط. ويجب أن تكون شركة النفط الوطنية مدعومة من كل السياسيين في لبنان، وتعتبر هذه الشركة من الأهمية بمكان ومثلها في ذلك مثل وزارة النفط وهيئة إدارة النفط. وتمثل شركة التفط الوطنية سيادة لبنان على موارده الطبيعية، أي النفط والغاز، وهي من مصلحة الأمن القومي للبنان. وتعتبر شركة النفط الوطنية ذراع التشغيل والركيزة الثالثة لصناعة النفط في عديد من الدول.

5- تعديل المرسومين المعلقين المعيبين.

أ. حصة الدولة (الآتاوا): عليك أولاً أن تتذكر أنّ كلّ 1% من الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية للبنان يمثل 10 مليار دولار. نظام الحصص هو أول أشكال التعويض التي مورست في منطقة الشرق الأوسط. ففي عام 1900، وعن طريق عالم الجيولوجيا ورجل الأعمال ويليام دارسي، عرضت الحكومة البريطانية على إيران حصة بقيمة 16%.

أما اليوم، فالنسبة أصبحت أكبر من ذلك كثيراً في حقول النفط والغاز الكبرى، كما هو الحال في المواقع البحرية اللبنانية، وهو ما ثبت من خلال الاكتشافات البحرية لكل من إسرائيل وقبرص. ومن ثم، نحتاج إلى زيادة حصة الدولة من نسبة 4 بالمائة المتواضعة إلى 10بالمائة على الأقل، وأي زيادة أخرى بعد ذلك ستكون نتيجة للتنافس بين شركات النفط العالمية حيث أن مقياس التقييم الفني يميل لصالح شركات النفط العالمية التي تعرض حصة أكبر للدولة.

ما نفتقده هنا الآن هو حصة تبلغ 12% ( 6 X 2 %)، حيث يمثل رقم 6 "ستة عبيد زغار"، والباقي أنتم تعلمونه!

ب. ترسيم حدود القطع(Blocks) البحرية في لبنان: يجب زيادة القطع من 10 إلى 15 قطعة. الإجراء الواجب اتباعه لذلك بسيط وهو قائم على أحدث معالجات البيانات الزلزالية التي تم تجميعها في 2013، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي قطعة بحرية تنتج الغاز في إسرائيل أصغر من حيث المساحة من أي قطعة من القطع الخمس عشرة التي أقترحها هنا. والخصائص الجيولوجية ذاتها تمتد من شمال المياه الإقليمية الإسرائيلية إلى المياه الإقليمية اللبنانية.

وفيما يلي قائمة مختصرة بالحقائق التي توضح أن زيادة عدد البلوكات (Blocks) البحرية سيفيد لبنان فائدة عظيمة:

- دعوة المزيد من شركات النفط العالمية للمشاركة والاستثمار

- تشغيل المزيد من أفراد الكادر اللبناني

- تعزيز روح المنافسة والتي يمكن ترجمتها إلى تقنيات أفضل تستخدمها شركات النفط العالمية لتحسين انتاج النفط والغاز

- تحسين الإنتاج من شأنه زيادة العائدات للبنان

- إطالة مدة استخراج النفط والغاز المقدرة بحوالي 50 سنة لتصبح 75 أو 100 سنة

- زيادة عدد البلوكات (إلى خمسة أو ستة) في جولة المناقصات الأولى (first bidding round)، وهذا من شأنه السماح بفتح الإعدادات الجيولوجية وتعزيز فهمنا لإمكانات الموارد الهيدروكربونية.

ج- قوانين الضرائب: يجب أن تصاغ قوانين ضريبيّة لتستسيغها شركات النفط العالمية حيث أنها تحتاج إلى استعادة استثماراتها بسرعة.

- نسبة الخمسة عشر في المائة المفروضة على أرباح الشركات تكون مناسبة إذا زادت حصة الدولة. ويبقى السؤال وهو لماذا ينبغي على لبنان أن يورط نفسه في شبكة التعقيدات هذه، وهي التي تؤدي إلى ظهور الفساد، بينما يمكنه الحصول على العائدات الكبيرة من خلال حصة الدولة، وهي الأفضل؟

- بما أن شركات النفط العالمية تحتاج إلى حافز للقيام بالعمل في لبنان، وبسبب عدم استقرار أسعار النفط والغاز، أوصي بمنح شركات النفط العالمية فترة سماح للإعفاء الضريبي مدته خمس سنوات.

د- قانون النفط والغاز اللبناني رقم 132/2010. التعتيم يؤدي إلى الارتباك.

تحتاج هيئة إدارة النفط في لبنان إلى إعادة النظر في مشروع القانون لأغراض الإيضاح والقيام بتصليحات أو وضع إضافات طفيفة. يجب أن تتضمن قائمة التعريفات (definitions) تعريف العديد من المصطلحات المستخدمة في الصناعة مثل مصلحة العمل للدولة (Working Interest-WI)، كما أن بعض الأحكام الخاصة بالنفط والغاز تنتهك القانون التجاري اللبناني، ومثال ذلك القيود المفروضة على مشاركة الدولة. هذان الأمران يمكن حلهما بسهولة عن طريق **تأسيس شركة النفط الوطنية**.

هـ- الأمن. سلامة العاملين هي الاهتمام الأول لشركات النفط العالمية.

يعتبر هذا العنصر من الأهمية بمكان. ففي عام 2013، وصلت شكاوى شركات النفط العالمية أوجها، وإذا كانت هذه الشركات ستعمل على الأراضي اللبنانية فستحتاج الحكومة إلى توفير الأمن والخدمات لعمليات النفط والغاز، ويمكن تحقيق ذلك بإشراك القوات المسلحة اللبنانية.

و- الشفافية. التزام شركات النفط العالمية تجاه مساهميها يلزمها باتباع منهج الشفافية.

للأسف، يستشري الفساد في لبنان كالنار في الهشيم، ولا يمكن لشركات النفط العالمية العمل في مجال النفط والغاز في سرية أو باتباع منهج الخداع. سيتطلب الأمر جهداً، ليس فقط من جانب النخبة السياسية، ولكن على نطاق الوطني كله للمضي قدماً في هذا المجال الذي يعتبر جديداً كلياً لمواطني لبنان. وبالتالي، ننصح السياسيين بانتهاج سياسة شمولية والتعامل مع واجباتهم بأعلى مستوى من النزاهة والتأكد من أن قوانين النفط والغاز لا يوجد بها ثغرات وأنها واضحة بلا لبس ويتم تطبيقها بشكل صحيح وذلك قبل أن تفكر شركات النفط العالمية بجدية في العودة إلى لبنان.

6- العبث بمصلحة لبنان بأثر رجعي ودائم.

- الشخص برئ حتى تثبت إدانته. وما لم يكن لدينا الدليل العلمي والملموس فإننا لا نستطيع اتهام أحد من الخارج بضخ وسرقة الغاز الطبيعي من مواقع الاستخراج المحتملة في المياه الإقليميّة اللبنانيّة. فمن الممكن أن ينظر المجتمع الدولي إلى لبنان بامتعاض واعتباره دولة ساذجة يُستهزأ بها، وهذا من شأنه توليد موجات من الخوف تصيب شركات النفط العالمية والمستثمرين. دعونا في الوقت الحاضر نلوذ بالصمت الآن، وسيكون هناك وقت مناسب للشكوى في المستقبل.

- يبتعد المستثمرون والمؤسسات المالية عن المشروعات الباهظة الكلفة وذات المخاطر العالية، وبخاصة في الدول التي تؤيد حكوماتها الحروب ضد جيرانها.

7- بدء "البوتنة" (Putinization) في منطقة شرق المتوسط.

- **جازبروم (GAZPROM) و روزنفت**  (**ROSNEFT**) هما الشركتان الوطنيتان للنفط والغاز في روسيا، والرئيس الروسي بوتين يتحكم في كلتا الشركتين.

- وقعت روسيا وإسرائيل معاهدة لتطوير أجزاء من حقول الغاز وبناء خط أنابيب تحت الماء في شرق المتوسط.

- كان بوتين ولا يزال رجل أعمال داهية يغزو أسواق العالم الثالث، وهو يقوم بذلك عن طريق اقتصاديات الطاقة في المناطق الغنية بالنفط والغاز واليورانيوم، كما أنه أسرع في تأسيس "اتحاد أوراسيا" ليتنافس مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة للأمريكتين.

- توصياتي هي تجنب الشركات الروسية والصينية، فروسيا والصين غولان يعاديان الغرب، فهما قد يقدمان دعماً للاستثمار والأسواق ولكنهما لا يستطيعان تقديم التكنولوجيا اللازمة لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز في المياه شديدة العمق، وهي بأعماق من 1500 إلى 2000 متر، كما هو الوضع في المواقع البحرية في لبنان، فتكنولوجيا أعماق البحار لا يقدمها سوى دول غرب أوروبا والقارة الأمريكية.

8- حشد الدعم الدولي.

ننصح الحكومة اللبنانية أن تسعى للحصول على اعتراف أوسع من جانب المجتمع الدولي للمساعدة في تطوير صناعة النفط في البلاد. وإحدى الطرق التي يمكن أن تكون فعالة وتساعد في تفادي حدوث بعض المشكلات مع جيران للبنان هي أن توقّع الحكومة مذكرة مع الأمم المتحدة للتأكيد على أن كافة العائدات الماديّة من المشروعات المحتملة للنفط والغاز في لبنان لن تستخدم لأغراض غير سلمية، فالعائدات سيتم تخصيصها للمساعدة في تنمية الاقتصاد المحلي وعمل مشروعات تجارية ولن يتم تخصيصها لتعزيز الآلة العسكرية غير القانونيّة في لبنان.

 **فؤاد جواد – خبير جيلوجي نفطي**